الجلسة الثامنة والستون بعد المائتين

التاريخ: الجمعة 28 محرم 1423 (2002/12/14/12) .

الرئاسة: السيد المصطفى عكاشة رئيس مجلس المستشارين

التوقيت: من العاشرة و 35 دقيقة إلى العاشرة و 55 دقيقة صباحا .

جدول الأعمال: افتتاح الدورة الربيعية- أبريل 2002 .

السيد المصطفى عكاشة رئيس مجلس المستشارين :

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على سيد المرسلين .

السيد الوزير الأول،

السادة الوزراء،

حضرات السيدة والسادة المستشارين المحترمين،

أيها الحضور الكريم،

طبقا لمقتضيات الدستور نفتتح الدورة التشريعية الثانية، ويطيب لي بهذه المناسبة أن أتقدم بخالص التقدير والشكر للسيد الوزير الأول ولأعضاء الحكومة وللسيدات والسادة أعضاء المكتب ورؤساء الفرق ورؤساء اللجان وكافة أعضاء المجلس على حسن التعاون والتجاوب الذي ميز أعمالنا خلال الفترة الفاصلة بين الدورتين وخلال الدورة الاستثنائية مما مكننا من تأصيل سنة الحوار الإيجابي الذي نتوخاه جميعا، ومن تعميق الدراسة حول القضايا المعروضة علينا .

ولا شك أن مجلسنا اليوم أصبح، بفضل تمرس أعضائه، يشق طريقة بثبات في مشهدنا المؤسساتي، ويضع في كل مرحلة يخطوها وكل عمل يقوم به لبنة جديدة في طرحنا الديمقراطي تضيف إلى الإجماع الذي كان لمصدر ميلاده أهمية خاصة في تعميق أسس الديمقراطية وتحسين الإنتاج التشريعي . فحركية هذا النظام اليوم أضحت تأخذ أبعادا جديدة أكثر أهمية من السابق بفعل تشعب القضايا الوطنية على مختلف المستويات اقتصاديا واجتماعيا وترابيا ومهنيا، وبفعل ما أضحت تكتسيه العولمة من اتساع يشمل كل القطاعات في حياة الأفراد والجماعات .

فلهذه الأسباب وغيرها نلاحظ اليوم إقبالا غير مسبوق على اعتماده نظام الثنائية البرلمانية حيث ارتفعت ساكنة العالم التي تعمل في إطاره إلى ما يزيد عن النصف، تعتمده الدول الأكثر عراقة في الديمقراطية. وتأخذ به الديمقراطية الناشئة، والدول ذات النظام الفيدرالي، وتتطلع إلى إقراره في نظمها الدستورية العديد من دول العالم...

ويحق لتجربتنا أن تعتز بالمكاسب التي حققتها في فترة وجيزة من الزمان، إذ استطعنا أن نفسح لتجربتنا إمكانية الانفتاح على المجالس المماثلة، وفي مختلف المحافل والمنتديات البرلمانية الإقليمية والدولية .

حضرات السيدات والسادة، إن كل غرفة في نظام الثنائية تشخص بطريقتها وتحتل في المشهد التشريعي وضعية خاصة، فعمل المجلسين هو الذي يعطي ميلاد القانون دون تفاضل لمرحلة على أخرى، لأن الأمة حين أسندت السلطة التشريعية لجهازين مختلفين فإن الرغبة كانت أساسا متجهة نحو تحسين القوانين، لأن المؤسسة التشريعية ليست مطالبة فقط بإقرارها، ولكن بتحسينها وبتحصينا بالدرس والتعديل والنقاش، على النحو الذي تستطيع أن تصمد وتحتفظ بجدواها أمام الأحداث المتسارعة والتقلبات الظرفية .

لقد سقت هذه الأمثلة النظرية التي استوحيتها من الواقع التشريعي لأؤكد لكم أن حركية التشريع في مجلسنا انتقلت اليوم إلى مرحلة متقدمة، مما يمكن من إضفاء صبغة الاستقرار على إنتاجها التشريعي، إذ تعدل العديد من النصوص بعد إقرارها في كل مجلس . كما تعددت مراحل القراءة وأصبحت المشاريع الحكومية في نسيجنا البرلماني تغنى بفضل

التعديلات المدخلة عليها، وهذا بفضل الجهود المخلصة لأعضاء هذا المجلس، والتعاون الإيجابي الذي تتعامل به الحكومة في كل مراحل الدرس والنقاش .

إن مهامنا صعبة ولكن كم هي تعزز فينا القوة والجرأة . فنحن نعيش مرحلة دقيقة في تاريخ أمتنا تتطلب جهدا خاصا من الجميع، وطموحنا هو أن نعمل على الرفع من أداء هذه المؤسسة من خلال مناقشتنا لكبريات قضايا المجتمع، وإقرار المزيد من القواعد والمناهج المتقدمة من العمل .

حضرات السيدات والسادة، إن الفترة الفاصلة بين الدورتين، التي تخللتها دورة استثنائية، كانت غنية بنصوص تشريعية حيوية يتعلق شطرها الأول بجوانب اجتماعية وفلاحية واقتصادية وتأسيسية، وهي النصوص المتعلقة بالمكتب الوطني للمطارات التي ستعرض على المجلس بعد هذه الجلسة الافتتاحية . وبالمقاولات الصغرى والمتوسطة . وإحداث لجنة خاصة لهيئة جراحي الأسنان والوقاية الصحية للدواجن وتسويق منتجاتها . والمكتب الوطني للشاي والسكر . في حين بلغت اللجان مراحل متقدمة في دراسة نصوص أخرى تتعلق الملكية المشتركة واستغلال المقالع .

أما عن الدورة الاستثنائية فقد استطاع المجلس أن يصادق على كافة النصوص المحالة عليه المتعلقة بالمسطرة المدنية، والمحاكم التجارية، وتأسيس الجمعيات والتجمعات العمومية، ومدونة المحاكم المالية . كما صادق المجلس على مشروع قانون الصحافة والنشر بعد إدخال تعديلات جوهرية عليه . فقد كانت دراسة هذا المشروع مناسبة مكنتنا من تشخيص مشاكل هذا القطاع، وإننا نعتز بهذه المناسبة بالتعددية التي تعرفها بلادنا، والتي تعكس مظهرا فريدا من نوعه ومتقدما لحرية التعبير في محيطنا العربي والإفريقي وعلى امتداد العديد من دول العالم . غير أن هذا المكسب لا ينبغي أن ينسي المشرع الإعلامي ضرورة تحصين هذه المكاسب بالآليات والضمانات القانونية .

أيها السيدات والسادة، إننا مقبلون على دورة تشريعية جديدة بعزم وحرص على تجديد مستمر لآليات عملنا، وأهم هذا التجديد يجب أن يتناول جزءا هاما من عملنا الدستوري المتمثل في المراقبة الأسبوعية . فقد سبق لي أن قلت وأؤكد اليوم أننا في حاجة إلى جلسات يتطلع إليها المواطنون بشغف وعناية، وذلك يدعونا أن نعمل سويا على تجنب مواطن القصور التي شابت ممارستنا السابقة . ومن أجل تحقيق ذلك سنعمل على تنظيم يوم دراسي تشارك فيه كل أجهزة المجلس لوضع تصور يرقي بمستوى هذا الحق الدستوري إلى مصلحة ومنفعة وطنية .

أيها السادة والسيدات، تنطلق أشغال دورتنا هاته في ظل ظروف دولية وإقليمية عصيبة، لا يمكن إلا أن تستأثر باهتمامنا البالغ كمؤسسة تشريعية تتطلع إلى الإسهام الفعلي في الدفع إلى بلورة مواقف صائبة ورزينة إزاء تطور الأحداث الدولية، وفي طليعتها ما تشهده منطقة الشرق الأوسط من تفجر في الأوضاع خاصة في فلسطين، جراء تمادي حكام إسرائيل الذين فقدوا صوابهم في التنكيل بأبناء الشعب الفلسطيني العزل، وتقتيلهم وإعدامهم بالعشرات أمام مرأى ومسمع العالم بأسره. وصلت هذه المغامرة الطائشة إلى حد إحكام الحصار على قيادة الشعب الفلسطيني الشرعية ممثلة في شخص المجاهد للمناضل الصامد، السيد ياسر عرفات وتدنيس الأماكن المقدسة، وذلك ضدا على الأعراف والتقاليد الدولية .

وفي خضم هذه الأحداث المؤلمة التي تشكل وصمة عار في جبين الإنسانية جمعاء، بادر المغرب، كما كان دأبه دائما، إلى بذل جهود ومساعي حثيثة من أجل إيقاف هذه المجازر الوحشية، وفرض خيار السلام كخيار استراتيجي لا محيد عنه لإيجاد حل

عادل وشامل للصراع العربي الإسرائيلي، وقد تضمنته جهود جلالة الملك محمد السادس نصره الله، خاصة في قمة بيروت وفي البيان الصادر عنه بصفته رئيسا للجنة القدس، وكذا اتصالاته مع مختلف زعماء العالم واستقباله لوزير الخارجية الأميركية، حيث أكد جلالته إدانته المطلقة للاحتلال المقصود والدموي للأراضي الفلسطينية من قبل القوات العسكرية الإسرائيلية، وحصار الرئيس عرفات ومساعديه...

كما أن الشعب المغربي لم يبق بعيدا عن الأحداث بل خرج في مسيرة حاشدة، سيذكرها التاريخ كثيرا، جسدت أروع مظاهر التضامن مع الشعب الفلسطيني في المحنة التي يمر منها .

وإعرابا من جلسنا الموقر عن مشاعره التضامنية الفياضة مع الكفاح الفلسطيني العادل، عقد جلسة خاصة لدراسة آخر التطورات، حضرتها كل مكونات المجلس وسفراء الدول المعتمدين ببلادنا وفعاليات من المجتمع المدني، وقد توجت هذه الجلسة بإصدار بيان أكد فيه المجلس تضامنه اللامشروط مع الشعب الفسطيني في مقاومته المشروعة للاحتلال .

ومن جهة أخرى كان المؤتمر 107 للاتحاد البرلماني الدولي الذي احتضنته مدينة مراكش مؤخرا فرصة أخرى جدد فيها المجلس مواقفه المبدئية الثابتة من هذه القضية، وبذل في إطار الوفد المغربي جهودا كبيرة كللت بموافقة المؤتمر على تسجيل نقطة إضافية مستعجلة على جدول أعماله تتعلق بالقضية الفلسطينية ،وهو ما عكس بجلاء الدور الهام الذي بات يضطلع به المجلس والبرلمان المغربي بصفة عامة داخل هذه المنظمات البرلمانية المؤثرة .

في زحمه هذه الأحداث المتسارعة، سبق لمجلسنا أن احتضنت رحابه ندوة علمية حول الديبلوماسية البرلمانية بتعاون مع مجلس الشيوخ الفرنسي، تناولت بالدرس والتحليل عددا من القضايا ذات الأهمية الكبرى، وعلى رأسها حوار الحضارات ونشر ثقافة السلام . وقد خلفت هذه الندوة صدى طيبا لدى نظرائنا الفرنسيين وحظيت بتقدير كبير من كافة المتتبعين، وبتغطية واسعة من طرف وسائل الإعلام الوطنية .وإننا لعازمون على المضي قدما في هذا الاتجاه من خلال تنظيم ندوات أخرى في المستقبل المنظور تنكب على دراسة قضايا وطنية وإقليمية ودولية كقضية إقامة سوق عربية مشتركة...

ويجب التذكير في هذا الصدد بأن مجلسنا الموقر مقبل على احتضان الملتقى الثاني لمجالس الشيوخ والمجالس المماثلة في إفريقيا والعالم العربي، وذلك في عضون شهر يونيو المقبل، وسيتميز هذا الملتقى بميلاد رابطة لهذه المجالس كإطار مؤسساتي يفسح مجالات أخرى للتعاون بين دول المنطقة التي تعتمد نظام الثنائية البرلمانية، كما سيتناول المؤتمرون مواضيع تتعلق أساسا بالثنائية والتعاون اللامركزي .

ومن هذا المنطلق وأمام تعاظم الدور الذي يضطلع به مجلسنا في المجال الديلوماسي فإنه لا بد من التأكيد على أنه قد آن الأوان لوضع استراتيجية محكمة لعملنا تتوخى تشكيل وحدات العمل متخصصة تسهم في دائرة اختصاصها .

أيها السيدات والسادة، تعيش قضيتنا الوطنية على إيقاع تطورات مهمة خاصة بعد تقرير الأمين العام للامم المتحدة الاخير الذي أشار ضمن الخيارات المقترحة لحل قضية الصحراء إلى خيار التقسيم، ونود أن نغتنم هذه المناسبة لنعبر عن موقفنا الرافض لأي مناقشة لموضوع التقسيم الذي يشكل سابقة خطيرة من شأنها أن توسع دائرة النزاع . ويبقى الاتفاق الإطار الذي اقترحه المبعوث الشخصي للامين العام للأمم المتحدة، السيد جيمس بيكر، هو الحل الواقعي لإيجاد تسوية سياسية لهذا النزاع المصطنع، اعتبارا لكونه ينسجم وتوجهات المغرب الجديد في مجال اللامركزية والجهوية، وذلك بإعطاء سكان الأقاليم

الجنوبية عددا من الاختصاصات في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في ظل احترام تام لسيادة المغرب على ترابه .

وفي إطار الاهتمام البالغ الذي يوليه مجلسنا لموضوع العلاقات المغربية الإسبانية، نود أن نعبر عن انشغالنا بما يعكر صفو هذه العلاقات من جراء بعض المواقف التي اتخذتها الحكومة الإسبانية تجاه المغرب، وإن عمق وأصالة العلاقة التي تجمع بين الشعبين الصديقين الإسباني والمغربي وحتمية استمرارها لتستدعي من الحكومة الإسبانية أن تعيد النظر في طبيعة مقاربتها للعلاقات مع المغرب، وذلك تمهيدا لعودة السفير المغربي لمباشرة عمله بمدريد في إطار علاقات ديبلوماسية عادية يطبعها الاحترام المتبادل، وذلك انسجاما مع روح معاهدة حسن الصداقة والحوار الموقعة بين البلدين .

أيها السادة قبل أن أختتم كلمتي هاته، أود باسم المجلس أن أعبر عن تطلعنا إلى أن تشهد إحدى جلساته المقبلة حوارا يشارك فيه السيد الوزير الأول حول كبريات القضايا الوطنية، معربا عن أملي في أن يحظى هذا الاقتراح بقبول في أسرع وقت ممكن .

وفقنا الله لما فيه خير ومصلحة لبلادنا تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته .